تسلط للبائع الا ان يشترطها المبتاع وكذلك سائر الثمر اذا كان ثمرة بادية وان باع
الارض وفيها زرع لا يحصد الا مرة فهو للبائع ما لم يشترطه المبتاع وان
كان يجز مرة بعد اخرى فالاصول للمشتري والجزة الظاهرة عند البيع للبا
ئع فصل ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو
صلاحها وان باع الثمرة بعد بدو صلاحها على التبقية الا لجذاذ جاز فان اصاب
بها جائحة رجع بها على البائع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعت على
اخيك ثمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك ان تاخذ منه شيئا بم تاخذ مال اخيك
بغير حق وصلاح ثمر النخل ان يحمر او يصفر والعنب ان يتموه وسائر
الثمار ان يبدو فيه النضج ويطيب كله باب الخيار البيعان بالخيار ما
لم يفترقا بابدانهما فان تفرقا ولم يترك احدهما البيع فقد وجب البيع الا ان يشترط
الخيار لهما او لاحدهما مدة معلومة تكون على شرطهما وان طالت المدة الا ان
يقطعاه وان وجد احدهما بما اشتري عيبا لم يكن علمه قبل رده او اخذ ارش العيب
وما كسبه المبيع او حصل فيه من نماء منفصل قبل علمه بالعيب فهو له لان الـ
ـخراج بالضمان وان تلفت السلعة او عتق العبد او تعذر رده فله ارش
العيب قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تصروا الابل والاغنم فمن ابتاعها بعد
ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضيها امسكها وان سخطها
ردها وصاعا من تمر ما ان لم تصر بها قبل حلبها ولا شيء معها وكذلك
كل ما لم يعلم تدليسه فله رده كجارية حمر وجهها او سود شعرها
او جعده او رخاصم الحاوا رسله عليها عند عرضها على المشتري وكذا
لو وصف البيع بصفة يزيد بها ثمنه فلم يجده فانه كصماء في العبد
او كتابة او ان الدية فعلاجه والعقد صحيح وعلم ان لطائر صوت
ونحوه ولو اخبر بثمن البيع فزاد عليه رجع بالزيادة وحطها من الثمن
ان كان مرابحة وان باع انه غلط على نفسه خير المشتري بين رده
او اعطائه ما غلط به وان باع انه مؤجل ولم يجز بتا جيله فله الخيار

بين رده واسقاطه وان اختلفا البيعان في قدر الثمن تحالفا ولكل واحد منهما
الفسخ الا ان يرضى بما قال صاحبه باب السلم عن ابن عباس قال قدم
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين
فقال من اسلف في ثمرة فليسلف في كيل معلوم او وزن معلوم الى اجل معلوم
ويصح السلم في كل ما يضبط بالصفة اذا ضبطه بها وذكر ثمنه بما يقدر
به من كيل او وزن او ذرع او عدد وجعل له اجلا معلوما وان عام الوجود
عند الاجل وقطعا الثمن قبل تفرقهما ويجوز السلم في شيء يقبضه اجزاء متفرقة
في اوقات معلومة وان اسلم ثمنا واحدا في شيئين لم يجز حتى يبين ثمن كل جنس
وان اسلم في شيء لم يصر فيه الى غيره ولم يجز له بيعه قبل قبضه ولا الحوالة به ويقبل
الاقالة فيه وفي بعضه لانها فسخ باب القرض وغيره عن ابي رافع ان
النبي صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل الصدقة فامر ابا رافع
ان يقضي الرجل بكره فرجع اليه ابو رافع وقال لم اجد فيها الا خيارا رباعيا
فقال اعطه فان خير الناس احسنهم قضاء وان اقترض شيئا فعليه رد
مثله ويجوز ان يرد خيرا منه وان يقترض طعاما ويرد جملة اذا لم يكن
بشرط وان اجله لم يتأجل ولا يجوز شرط شيء ينتفع به المقرض الا ان
يشترط رهنا او كفيلا ولا تقبل هدية المقترض الا ان يكون بينهما عادة
قبل القرض باب كلام الديون من لزمه دين مؤجل لم يطالبه قبل
اجله ولم يجز عليه من اجله ولم يحل بفلسه ولا بموته فان اوثق الو
رثة برهن او كفيل وان اراد سفرا يحل قبل مدته او لغرر تطرق عاطلا
بمنعه منه ذلك الا ان يوثقه بذلك وان كان حالا على معسر وجب
انظاره فان ادعى الاعسار حلف وخلي سبيله الا ان يعرف له
مال قبل ذلك فلا يقبل قوله الا ببينة فان كان موسرا به لزمه وفاؤه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)